الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-36
28 يناير 2002
الأصل: بالإنكليزية

البندان 3 (ب) و6 (ب) من جدول الأعمال

الجلسة العامة، اللجنة 4

الهيئة التنظيمية للاتصالات في الهند

مساهمة في أعمال المؤتمر

أولاً – مبادرات تنظيمية من أجل مكتب تنمية الاتصالات

مقدمة

1. تواجه الجهات التنظيمية للاتصالات تحديات كبرى من جراء التغير السريع في التكنولوجيات والخدمات من ناحية، وإدارة تراث الشبكات والخدمات القائمة من ناحية أخرى. بل وأصبحت المشاكل أكثر تعقيداً مع التقارب ما بين التكنولوجيات والخدمات.

2. وعلى الرغم من الاختلافات في العوامل الجغرافية والديموغرافية ما بين البلدان، فإن التحديات التنظيمية كثيراً ما تكون متماثلة بشكل لافت للنظر. فيتعين على جميع الجهات التنظيمية أن تعالج قضايا متصلة بالتوصيل البيني الموقوت وتشاطر الإيرادات، وترويج "الخدمة الشاملة"، والقضايا المتصلة بقواعد وشروط الترخيص. كما سيتعين على جميع المعنيين أن يطوعوا عملية التحول إلى بيئة متقاربة، وقد يستلزم ذلك القيام بعملية إعادة تقييم كاملة للإطار التنظيمي. وعند معالجة كل هذه القضايا، تقوم مهارة العمل التنظيمي وحسن توقيته بدور رئيسي في بناء نظام فعال للسياسات وله مصداقيته. إن الوقع السريع للتغيير الجاري في قطاع الاتصالات، علاوة على مداه، يصعب حتى على الجهات التنظيمية الراسخة أن تنفذ السياسات الضرورية بالشكل الملائم. وثمة مبرر رئيسي لبناء قاعدة المهارات والمعلومات الخاصة بالجهات التنظيمية بغية تحسين فعاليتها. وقد كان هذا موضع اعتراف جم في شتى المحافل الدولية أيضاً، بما فيها الندوة العالمية للجهات التنظيمية لعام 2001.

3. ويمكن التعامل مع هذه التحديات على أفضل وجه بواسطة التعاون الأوثق فيما بين الجهات التنظيمية، وكذلك بواسطة الدعم الاستباقي للجهات المقدمة للخدمات. ويمكن سد فجوات المعلومات من خلال تشاطر المعلومات، وبناء المهارات التنظيمية اللازمة، وإعداد دراسات مركزة بهدف معالجة مبادرات سياسات محددة. كما أن دور الهيئات الإقليمية والقطاع الخاص هام جداً وحاسم في مساعدة الهيئات التنظيمية بواسطة تشاطر المعلومات بشأن التطورات المستقبلية التي يحتمل أن تحدث وذلك قبل وقوعها بوقت كبير.

4. وقد تقرر في الندوة العالمية للجهات التنظيمية (3-5 ديسمبر 2001) إنشاء فريق المسؤولين التنظيميين ليتولى تحديد المجالات المعينة التي يتعين الاضطلاع بدراسات عنها. وبالإضافة إلى هذا، هناك حاجة إلى تشجيع التعاون الإقليمي وتدعيم المنظمات الإقليمية. وبوسع الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية أن يقدموا التدريب والمعلومات والخبرة من أجل تحسين فعالية الهيئات التنظيمية. ويتعين مساندة هذا الأمر وغيره من نتائج الندوة من أجل الارتقاء بفعالية الهيئات التنظيمية للاتصالات.

مقترحات

وبناء عليه، تقترح الهيئة التنظيمية للاتصالات في الهند ما يلي:

- ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات، كجانب من عملية بناء المهارات الخاصة بالجهات التنظيمية، أن يحدد المجالات المحتاجة إلى التدريب وأن يتولى تقديم التدريب في هذه المجالات. وبالتالي، يتعين تصميم برامج تدريبية مناسبة وتحديد مراكز التدريب اللازمة لهذا الغرض. وينبغي أن يتم تقديم هذا التدريب على أسس إقليمية وشبه إقليمية تجمع ما بين بلدان لها ظروف متشابهة.

- إجراء دراسات لتحديد أفضل الممارسات والنماذج بشأن قضايا مثل الخدمة الشاملة، والترخيص، والتوصيل البيني والتحول إلى شبكة متقاربة. ويمكن أن يتولى تحديد القضايا المعينة فريق من المسؤولين التنظيميين. وينبغي أن تركز الدراسات التي تجرى على هذه القضايا على النهج أو المقاييس العملية التي يمكن أن تعالج بواسطتها المشاكل التنظيمية المتوقعة استناداً إلى الكيفية التي عولجت بها مشاكل مشابهة في الماضي. كما يمكن للدراسات المعينة أن تحدد تعاقب الخطوات التنظيمية التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بمجالات السياسات المعالجة، أي الخدمة الشاملة، والترخيص والتوصيل البيني والتحول إلى شبكة متقاربة.

- توفير محفل لدعوة مقدمي الخدمة، والموردين، ومجتمع الاستثمار، وروابط المستخدمين، والعناصر الجامعية، والاستشاريين إلى تقديم اقتراحات استباقية على أساس دوري في ضوء التطورات الراهنة وتلك المحتملة مستقبلاً وتأثيرها على الإطار التنظيمي؛

- تقوية المنظمات الإقليمية والنهوض بالتعاون الإقليمي والتنظيمي، وبخاصة بشأن تشاطر المعلومات ونشر دراسات الحالة والتدريب التنظيمي.

ثانياً – مقترح من أجل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات–2002 بشأن سد الفجوة الرقمية

مقدمة

1. ركزت إدارات الاتصالات في البلدان النامية بالدرجة الأولى، من الناحية التقليدية، على توفير الخدمات الصوتية حيث أن الطلب على خدمات المعلومات لم يكن ملحاً وأن توفير هذه الخدمات كان بمثابة مهمة أكثر صعوبة نسبياً. بيد أن الحاجات السلوكية للمجتمع أخذت تتغير بسرعة في الآونة الأخيرة، مع الوعي المتنامي بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأخذ الطلب على الخدمات يتزايد بوقع سريع. ويشمل هدف الخدمة الشاملة حالياً البيانات بالإضافة إلى الصوت. وقد حدث هذا أيضاً بسبب تطور التكنولوجيات الرقمية مما أعان على تقديم خدمات متعددة باستخدام نفس الجهاز. بيد أن من الجائز أن ينطوي جهاز المستخدم النهائي الخاص بالبيانات على إنفاق أكبر بالمقارنة مع ما هو مطلوب من أجل الحصول على الصوت فقط.

2. تميز خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات نفسها عن الصوت، حيث أنها ذات طابع عالمي متأصل، وتدار على بنيان موزع، ولها أهمية متزايدة متأصلة من ناحية المحتوى والطرف الثالث (على النقيض من الصوت حيث يتولد المحتوى من قبل المستخدم)، وتحتاج إلى قدر أكبر من الوعي من جانب المستخدم، وتحتاج إلى أجهزة المستخدم النهائي أقوى وأغلى بكثير. ولا تنطوي مهمة سد الفجوة الرقمية على توفير سبل النفاذ فحسب، وإنما على توليد المحتوى المتلائم مع المستخدم أيضاً، ووعي المستهلك وثقة المستخدم، وتكلفة منخفضة للأجهزة الطرفية للمستخدم النهائي.

وتتمثل بعض معوقات سد الفجوة في البلدان النامية في:

– نقص استعداد مقدمي خدمة الاتصالات لنشر البنية الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية/غير المربحة جداً؛

– عدم توافر البنية الأساسية عريضة النطاق الخاصة بالمعلومات؛

– غلو ثمن أجهزة المستهلك النهائي؛

- نقص المحتوى المحلي؛
- وعي المستخدم، والطلب، وثقة المستخدم.

3. وتتمثل بعض الخطوات الرئيسية التي يتعين أن تتخذها الحكومات والجهات التنظيمية في:

- إنشاء إطار تشريعي ومؤسسي ملائم من شأنه أن يعزز من ثقة المستخدم. غير أن من الأهمية البالغة أن يظل النظام، في الوقت الذي يتشكل فيه الإطار، بسيطاً ويسهل على المستخدم فهمه.
- تحسين الوعي الحاسوبي والنهوض بالتعلم الإلكتروني لجعل وسائل العمل الإلكترونية عادة طبيعية. ويتيسر ذلك إلى حد كبير من خلال المبادرات الحكومية. ويتعين توفير الحواسيب في 'المدارس'/'مجموعات من المدارس' والكليات، ويتعين جعل تعلم الحاسوب جزءاً من المناهج الدراسية النظامية.
- النـــزول بالحكومة إلى الناس من خلال إدخال أنظمة الحكم الإلكترونية بطريقة زمنية ملزمة.
- جلب الناس إلى الحكومة، وهو الأمر الذي ينطوي على تشجيع منفذي المشاريع المحليين على استحداث استمارات تقديم تروج التجارة الإلكترونية الريفية واستحداث مجموعات مهارات محلية، وتبسيط الإجراءات القانونية وإجراءات التسجيل، وتوجيههم إلى ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله، ومعاونتهم أيضاً في تسويق منتجاتهم تحت راية تعاونية، وهو ما قد يكون صعباً بخلاف ذلك على مثل هذه الوكالات الشحيحة الموارد.
- تيسير تقديم الخدمة الشاملة من خلال توسيع البنية الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتمتد إلى المناطق الريفية/النائية بواسطة تقديم الحوافز وتقليل تكلفة أجهزة المستهلك النهائي. ويمكن للاتحاد الدولي للاتصالات أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية من خلال السياسات والبرامج الرامية إلى تقليل تكلفة توفير الخدمات في المناطق الريفية.

مقترحات

4. وبناء عليه، تقترح الهيئة التنظيمية للاتصالات في الهند ما يلي :

- ينبغي للأعضاء النظر في تقديم الدعم لخدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال حوافز تنظيمية مثل صندوق الخدمة الشاملة في البداية في الوقت الذي ينبغي فيه بذل كل الجهود لجعلها معتمدة على الذات في الوقت المناسب؛
- ينبغي للأعضاء أن يزودوا الاتحاد الدولي للاتصالات بدراسة حالة ريفية واحدة على الأقل عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة على الذات، والتي يمكن وضعها بعد ذلك على موقع الويب الخاص بقطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات. وستعود هذه المعلومات بالفائدة على الجميع؛
- ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات أن يضع سياسات وبرامج خاصة من أجل تقليل تكاليف توفير خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة الأجهزة الطرفية للمستخدم النهائي في المناطق الريفية.

_____